مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: "الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري ومدى ملائمته لمتطلبات سوق العمل في سورية"
اسم الكاتب: د. وليد عامر، نرمين موسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4633
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

" الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري ومدى ملائمته لمتطلبات سوق العمل في سورية"

الدكتور وليد عامر♦
نرمين موسى♦♦

(تاريخ الإيداع 21 / 9 / 2014. قُبِل للنشر في 8 / 1 / 2015)

□ ملخّص □

يعتبر التعليم بمستوياته المختلفة إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية، وأداة هامة لتأهيل القوى البشرية لدخول سوق العمل بالشكل الذي يساهم في تحسين ظروفهم الحياتية والمعيشية، خاصة التعليم الجامعي كونه يمثل قمة الهرم التعليمي. لذلك يهدف البحث إلى التَعرف على مفهوم الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري وأيضا التعرف لمفهوم سوق العمل، كما يتناول بالعرض والتحليل تطور واقع التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية، من خلال تحليل المؤشرات الكميَة والنوعيَة للتعليم العالي ومدى ملائمتها لمتطلبات سوق العمل للفترة (2000-2010).

وخلص البحث إلى: عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية، نتيجة انخفاض كفاءة مخرجات التعليم العالي كما ونوعا المتمثلة بارتفاع مؤشر عدم الاستفادة من الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، سوق العمل، مخرجات التعليم العالي، مواءمة التعليم العالي لسوق العمل.

♦ أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.
♦♦ طالبة دراسات عليا (ماجستير)–قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين –اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

"Educational investment in human capital and its suitability to the requirements of the labor market in Syria"

Dr. Waleed Amer•
Nermin Mousa••

(Received 21 / 9 / 2014. Accepted 8 / 1 / 2015)

□ ABSTRACT □

Education is one of the different levels of the main pillars of human development, and an important tool for the rehabilitation of manpower to enter the labor market in a way that contributes to improving their living conditions and living conditions, in particular university education it represents the top of the educational pyramid. Therefore research aims to identify the concept of investment education in human capital and also recognize the concept of the labor market, also addresses the supply and analysis evolution and the reality of university education in the Syrian Arab Republic, through the analysis of quantitative and qualitative indicators of higher education and their suitability to the requirements of the labor market for the period (2000, 2010).

The research found: mismatch between higher education outputs and labor market requirements in Syria, as a result of the low efficiency of the outputs of higher education and as a sort of lack of access to higher education investment in human capital index.

Key words: Investment in Human Capital, Labor Market**,** Higher Education Outcomes, Harmonization of higher education to the labor market.

•Assistant Professor in The Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
••Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

إنَ الاهتمام بقضايا التعليم والاستثمار في رأس المال البشري هو في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، خاصة بعد أن ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية. وقد أكد العديد من الاقتصاديين الأوائل والاقتصاديين المعاصرين على أهمية الاستثمار في العنصر البشري وضرورة تنميته أمثال الاقتصادي Schultz, (K. Marx ,Mincer and Becker)، حيث أوضح الاقتصادي Schultz في بحثه الاستثمار في رأس المال البشري بأنَ الإنفاق على التعليم شكل من أشكال الاستثمار.[1]

كما أكَد أيضا الاقتصادي Mincer بأن الاستثمار في البشر هو استثمار جيد وخاصة من خلال التعليم، مؤكدا بأنَ الاختلافات في المستويات التعليمية للأفراد تقود إلى اختلافات في مستويات الإنتاجية وبالتالي زيادة الطلب على العمالة المؤهلة. [2]

بناء على ما سبق فإنَ الاستثمار في قطاع التعليم العالي في سورية يعتبر لاعبا أساسيا في توفير قوى عاملة مؤهلة توافق متطلبات سوق العمل.

تبين من خلال البحث أن قطاع التعليم العالي في سورية يواجه الكثير من التحديات في مجال إعداد الكوادر البشرية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اختلال التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية، ويمكن طرح المشكلة الأساسية في التساؤلات الفرعية التالية:

a) هل يساهم الإنفاق العام على التعليم العالي في سورية في تحسين نوعية مخرجات العملية التعليمية؟
b) هل يرتبط ارتفاع معدل نمو العمالة في سوق العمل في سورية بارتفاع مستوى الحالة التعليمية للطالب؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم العالي في سورية، في ظل اختلال التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، حيث يلقي البحث الضوء على طبيعة وواقع التعليم الجامعي في سورية كما ونوعا، وكيفية تحسين مخرجاته بما يخدم متطلبات التنمية.

أما الأهداف المرجوة من البحث تتمثل في:

1. التعرف على مفهوم الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري.
2. تحديد المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم العالي وتحليلها في سورية.
3. بيان مدى ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في سورية، بما يسمح بتحسين وتطوير جودة التعليم.

فرضيات البحث:

- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي في سورية.
- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نصيب المعلَم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي في سورية.

- هناك علاقة بين معدل نمو العمالة في سوق العمل ومستوى الحالة التعليمية للطالب في سورية.

منهجية البحث:

تمَ الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري للبحث، للتعرف على مفهوم رأس المال البشري وأهم النظريات التي أكدت على ضرورة الاستثمار في البشر. والاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات الكمية والنوعية للتعليم الجامعي في سورية للفترة(2000-2010)، حيث تم الحصول على البيانات من المصادر المحلية (المكتب المركزي للإحصاء)، ولاختبار فرضيات البحث تمَ الاعتماد على برنامج E-views8.

مصطلحات البحث:

رأس المال البشري: عرف الاقتصادي Schultz مفهوم رأس المال البشري:" بأنه يتمثل في المهارات والمعارف التي يكتسبها الأفراد من خلال تعليمهم الرسمي وأن هذه المهارات والمعارف تعتبر شكل من أشكال رأس المال البشري".[3]

الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري يمكن تعريف الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري بأنَه: استخدام جزء من مدخرات الأفراد أو المجتمع لتطوير قدرات ومهارات وأفكار الفرد في سبيل رفع طاقته الإنتاجية وبالتَالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج المزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاه للفرد والمجتمع[4].

سوق العمل: من المعلوم أنَ سوق العمل يمثل الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي العمل من المنشات والمؤسسات الاقتصادية مع عارض العمل من العمال، وتكمن أهمية سوق العمل كون أنَ سلعة هذا السوق (العمل) تتعلق بشكل مباشر بالإنسان ومن المعلوم أنَ الموارد البشرية هي الأساس لأي تنمية اقتصادية أو اجتماعية، حيث أنَه لا تنمية ولا تطوير دون العنصر البشري المؤهل والمدرب.

مواءمة التعليم العالي لسوق العمل: يعبر عن انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل بالشكل الذي يعظم من قدرته على مواجهة التغير الحاصل في هذا السوق.

الدراسات السابقة:

- دراسة عماد الدين أحمد المصبح، (2007).[5]

تهدف الدراسة إلى التركيز على رأس المال البشري ودوره في سوق العمل السورية وكذلك عائد التعليم في الاقتصاد السوري، من خلال قياس هذا العائد والذي يتجلى بالعلاقة بين التعليم ومستوى الأجر.

ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام دالة الكسب المنسرية والنموذج الموسع للدالة ومعدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري وذلك باستخدام بيانات مقطعية لعام 2002.

وقد توصل الباحث من خلال النتائج المستندة على النماذج المستخدمة إلى تدني شديد لعائد الاستثمار في رأس المال البشري في سورية ، حيث بلغ معدل العائد على الاستثمار في التعليم الثانوي 0.7 % وكذلك بالنسبة للدراسة في المعاهد المتوسطة. أما في المرحلة الجامعية فقد بلغ معدل العائد 1.05% . وهو يرجع الأمر إلى السياسة الأجرية المطبقة في سورية وخاصة في ظل قانون العاملين الموحد الذي لم يلحظ ضرورة وجود فوارق حقيقية بين مستويات الأجور بحسب المستوى التعليمي.

- دراسة: Idris Jajri and Rahma Ismail ,(2010) [6]

تهدف الدراسة لتقدير إلى أي مدى استفاد الاقتصاد الماليزي من الإنفاق على التعليم، بكلمات أخرى، تحليل مساهمة رأس المال البشري في نمو الإنتاجية في ماليزيا.

وتم الاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي في التحليل، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعديل نظام التعليم في ماليزيا بالشكل الذي يسمح بإنتاج عمالة أكثر كفاءة بما يحقق متطلبات سوق العمل في ماليزيا.

الإطار النظري للبحث:

أولا: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

يعني الاستثمار في رأس المال البشري الإنفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا وعقليا وذلك من خلال طفولته وحتى خلال حياته الإنتاجية، ومن أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية والتكوين.

ويعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنَه: الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته. [7]

كما يعرف أيضا بأنه: مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة، والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.[8]

ثانيا: تنمية العنصر البشري من خلال عملية التعليم :

إنَ الاستثمار في رأس المال البشري عملية واسعة ومعقدة ومتشابكة ويمكن أن تتحقق من خلال وسائل متعددة ومتنوعة ومتداخلة في تأثير كل منها على الآخر وارتباطه به، ويأتي من أهم هذه الوسائل التعليم ، والذي يعتبر أهم الوسائل التي تسهم بشكل واضح وكبير في تنمية العنصر البشري بشكل مباشر أو غير مباشر. وإسهام التعليم في تنمية وتكوين رأس المال البشري يتحقق من خلال الأهداف الأساسية التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها، والتي منها:

- تزويد الفرد بالمعلومات التي تؤدي إلى تطوير وعي وثقافة الفرد والمجتمع، على اعتبار أن النظام التعليمي يمتلك الإمكانات والقدرات التي تمكنه من تزويد خريجيه بالثقافة التي تجعلهم أكثر وعيا وإدراكا لاحتياجاتهم واحتياجات مجتمعهم.
- تزويد الفرد بالمعارف والمهارات التي تتيح للفرد القدرات اللازمة للقيام بعمله، وبالتالي فإن النظام التعليمي إضافة إلى أنه يسهم في إعداد الأفراد لأداء مختلف المهن والأعمال، فإنَه يقوم كذلك بإعداد الأفراد المتخصصين لأداء أعمال ومهن محددة.[9]

ثالثا نظرية الاستثمار في رأس المال البشري ل Schultz:

حاول الاقتصادي شولتز البحث عن تفسيرات علمية لتفسير الزيادة في الدخل، وحوَل اهتمامه من مجرد الاهتمام برأس المال المادي إلى الاهتمام برأس المال البشري، وذلك لأنَه لاحظ إهمال الثروة البشرية. لذلك ركز اهتمامه على عملية التعليم باعتباره استثمار لتنمية الموارد البشرية، وبأنَها شكلا من أشكال رأس المال. حيث أكد

بأنَ المهارات والمعارف التي يكتسبها الناس نوعا من " رأس المال"، وأن رأس المال هذا يأتي نتيجة لاستثمار مدروس.[10]

ويعد مفهوم شولتز للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد. حيث فسر أنَ التزايد في الناتج المحلي الإجمالي في المجتمعات الغربية يعود بالدرجة الأولى للعنصر البشري ، وذلك من خلال مقارنة نسبة الزيادة في الناتج، مقابل الزيادة في عناصر الإنتاج الأخرى(الأرض– العمل– رأس المال المادي)، مؤكدا أنَ القدرة الإنتاجية للإنسان أكبر من عناصر الثروة الأخرى.[11]

حيث أكد شولتز على ضرورة دراسة كل من التكاليف والفوائد المرتبطة بعملية التعليم، حيث تتمثل التكاليف المرتبطة بعملية التعليم بالتكاليف المباشرة مثل التكاليف اللازمة لإتمام عملية التعليم و تكلفة الفرصة البديلة للفرد، أما الفوائد فتتمثل بالفوائد الشخصية والفوائد الإجتماعية.[12]

وأكد شولتز بأنَ دراسة الغرض الاقتصادي للتعليم لا ينفي الغرض الثقافي منه، مؤكدا بأنَ القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع ترتبط بالعائد الحدي من الإنتاج، والتي تتضمن أنَ العمالة الأكثر تعليما تكون أكثر إنتاجا وبذلك تدفع لها أجور وحوافز أعلى مع ثبات العوامل الأخرى. التعليم يعد استثمارا طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي، وعليه يسهم التعليم في تخفيض الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشة أقل إلى مستويات معيشة أعلى، وبالتالي يسهم في زيادة الدخل القومي وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

النتائج والمناقشة:

الإطار العملي:

واقع التعليم الجامعي في سورية للفترة (2000–2010):

أولا:التطور الكمي للتعليم الجامعي في سورية:

تزايد اهتمام الدولة بالتعليم الجامعي لما له من أثر فعال في مسيرة التنمية، وذلك كون الجامعات هي البيئة الأساسية لإعداد الكوادر الفنية المتخصصة في المجالات كافة، تلك الكوادر التي تعتبر الأساس لكل عملية تنموية.

الجدول(1): التطورات الكمية للتعليم العالي في الجامعات السورية خلال الفترة (2000–2010)

العام	عدد الجامعات	عدد الكليات	أعضاء الهيئة التعليمية	عدد المتخرجين	عدد الطلاب	معدل نمو الطلاب %	نسبة أعضاء الهيئة التدريسية لكل كلية	عدد الطلاب لكل كلية
2000	4	56	6910	16635	155137	–	123	2770
2001	4	61	6780	16755	172853	11.4	111	2833
2002	5	59	6466	17462	191590	10.8	109	3247
2003	5	62	–	19617	201689	5.3		3253
2004	5	66	8835	19290	218070	8.1	133	3304

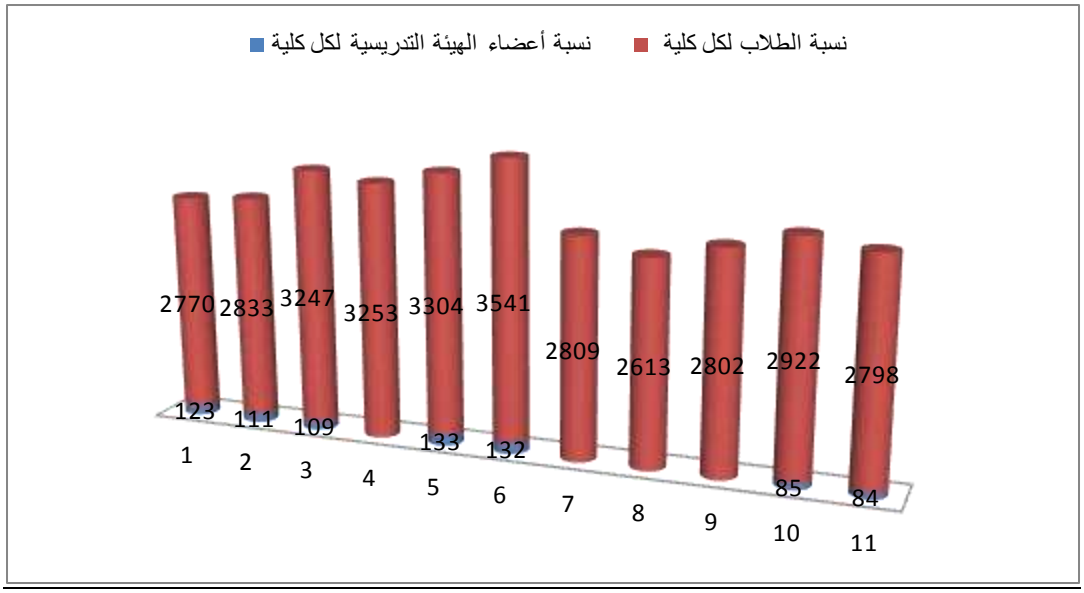
3541	132	7.1	233753	22796	8747	66	5	2005
2809		5.9	255634	27534		91	5	2006
2613		9.4	279614	24329		107	5	2007
2802		9.2	305419	30770		109	5	2008
2922	85	4.3	318581	34978	9363	109	5	2009
2798	84	6.3	338667	38599	10202	121	5	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، (2000-2011).

يوضح الجدول (1): التطور الكبير في أعداد الطلاب حيث ازداد عددهم من (155137) طالب وطالبة عام 2000 وبلغ (338667) طالب وطالبة عام 2010، إلا أنّه لا يزداد بمعدل واحد في الاختصاصات المختلفة بل تختلف حسب نوع الدراسة، حيث تبين أنَ هناك ازديادا كبيرا في عدد الطلَاب في جميع الاختصاصات، إلا أنَ الازدياد الكبير بدا واضحا لطلاب الفروع النظرية والأدبية فعلى سبيل المثال: بلغ عدد طلاب كلية الأداب والعلوم الإنسانية والحقوق والاقتصاد عام 2010 في سورية (183418) طالب وطالبة بينما بلغ عدد الطلاب الإجمالي (338667) في نفس العام، وهذا يشكل نسبة (54.1%) من مجمل الطلاب في سنة 2010 [13]، وتشكل هذه النسبة أكثر من نصف الطلاب، هذا إن دلَ يدل على التطور الكمي للطلَاب في الفروع النظرية أكثر من الفروع العملية، وأيضا يدل إلى عدم توفر الفرصة الحقيقة للطالب على دخول الفرع العملي، ولذلك تأثير سلبي على متطلبات سوق العمل.

بالرغم من الزيادة الواضحة في عدد الطلاب إلا أنَ معدل نمو الطلاب في عام 2001 بلغ (11.4%) بينما بلغ (6.3%)في عام 2010، ويعزى ذلك الانخفاض في معدل نمو الطلاب إلى ارتفاع معدلات القبول الجامعي من عام لأخر.

تبين أيضا من الجدول (1) تزايد عدد أعضاء الهيئة التعليمية من (6910) عضو عام 2000 إلى (10202) عام2010، كما تشير بيانات الجدول أعلاه إلى التطور الكبير في عدد الكليات فقد ازداد عددها من (56) كلية عام 2000إلى (121) كلية عام 2010، إلاَ أنَ نسبة عدد أعضاء الهيئة التدريسية في كل كلية أخذ بالانخفاض، حيث بلغت النسبة (123) عضو لكل كلية عام 2000 وانخفضت إلى (83) عضو لكل كلية عام 2010، وهذا إن دل على شي يدل على أنَ الزيادة في عدد أعضاء الهيئة التدريسية لم تواكب الزيادة في عدد الكليات وأعداد الملتحقين.



الشكل(1): تطور نسبة أعضاء الهيئة التدريسية لكل كلية وعدد الطلاب لكل كلية للفترة (2000–2010).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

كما تشير البيانات إلى التطور الكمي في عدد الخريجين حيث كان عدد الخريجين (16635) عام 2000، وازداد إلى أن بلغ (38599) عام2010 .

أمَا فيما يخص عدد الطلاب لكل كلية تبين أنَه في عام 2000 بلغ عدد الطلاب لكل كلية (2770) طالب، لتصل إلى أعلى مستوياتها (3541) طالب في عام 2005، ثم عاودت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى (2798) طالب لكل كلية في عام 2010، هذا يدل على عدم مواكبة الزيادة في عدد الكليات للزيادة في عدد الطلاب للفترة المذكورة.

ثانيا:التطور النوعي للتعليم الجامعي في سورية :

يكمن التحدي الأهم لجودة التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة، ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته ، لذلك فقد ظهرت بعض المشكلات التعليمية التي تمثلت بصورة هدر تعليمي، وأمَا بعضها الأخر فكان على حساب توفير المعلم والكتاب الجيد كما ونوعا والوسائل التعليمية التي تربط بيئة المنهج بعمر و مقدرات الطالب.[14]

مما سبق يتضح وجود مؤشرات هامة تؤثر بشكل حيوي في تحديد جودة التعليم أهمها يتعلق بالمناهج حيث يرى بعض الباحثين أنَ محتوى المناهج يتجنب تحفيز الطلاب على نقد المسلمات، ويقتل فيهم الإبداع [15].

أمَا بالنسبة لوضع المعلمين توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر بالسلب على قدراتهم منها: "ضعف في نظام الحوافز للمعلمين، نقص الإمكانيات المتاحة وسوء المناهج وظاهرة تكدس الفصول في كثير من البلدان العربية ومنها سورية ويعزى ذلك؛ إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالجامعات وبشكل مطرد، دون أن تترافق هذه الزيادة بالدعم اللازم للكادر التدريسي.

سيتم التطرق لبعض المؤشرات الكمية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم أهمها:

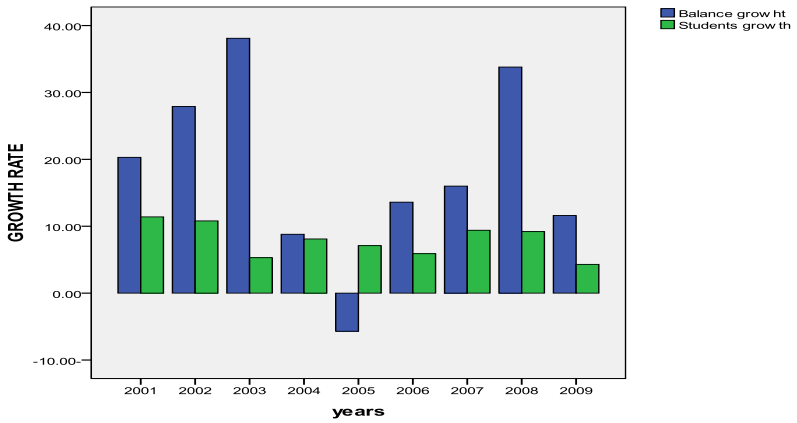
1-**الإنفاق العام على التعليم العالي:** انعكس الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من قبل الدولة في تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم العالي(البنى التحتية والكوادر) حيث تظهر بيانات الجدول(2) ارتفاع مخصصات التعليم العالي من الموازنة العامة من(2.7%) عام 2000 إلى (4.6%) عام 2009.

الجدول (2): موازنة التعليم العالي ونسبتها من الموازنة العامة للدولة بآلاف الليرات السورية بين الفترة(2000-2009).

العام	الموازنة العامة للدولة	موازنة التعليم العالي	معدل نمو موازنة التعليم العالي %	نسبة موازنة التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة %
2000	275400000	7310910	-	2.7
2001	322000000	8792999	20.3	2.7
2002	356389000	11244650	27.9	3.2
2003	420000000	15528050	38.1	3.7
2004	449500000	16891309	8.8	3.8
2005	460000000	15925470	-5.7	3.5
2006	495000000	18087615	13.6	3.7
2007	588000000	20974375	16	3.6
2008	600000000	28060970	33.8	4.8
2009	685000000	31323853	11.6	4.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 02010

حيث يوضح الشكل(2): التذبذبات التي شهدها معدل نمو موازنة التعليم العالي في سورية للفترة(2009-2000).



الشكل(2): التذبذبات التي شهدها معدل نمو موازنة التعليم العالي في سورية للفترة(2000-2009).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

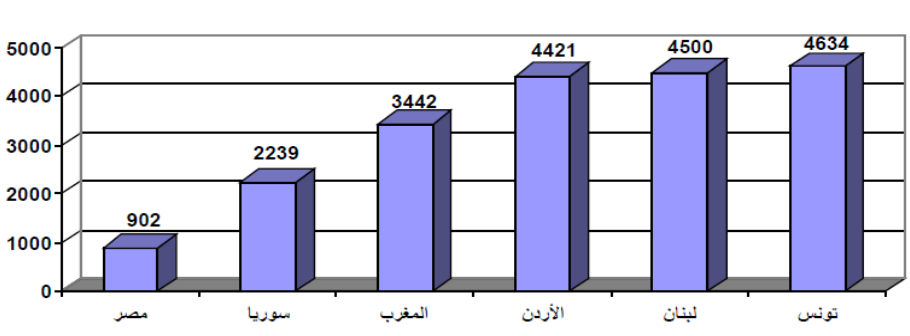
كما ارتفع نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من(68129.5) عام 2005 ليبلغ نصيبه من الإنفاق الحكومي على التعليم (98323) في عام 2009، بنسبة زيادة قدرها 44%.

الجدول (3) نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في سورية من الفترة(2005 -2009)

العام	الإنفاق الحكومي على التعليم العالي	عدد الطلاب	نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي	معدل نمو نصيب الطالب من الانفاق الحكومي %.
2005	15925470000	233753	68129.5	-
2006	18087615000	255634	70755.9	3.8
2007	20974375000	279614	75011.9	6
2008	28060970000	305419	91876.9	22.5
2009	31323853000	318581	98323	7

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2010

على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، وزيادة نصيب الطالب من هذا الإنفاق إلا أنَ هذا الإنفاق مازال دون المستوى المطلوب مقارنة بعينة من الدول العربية، حيث يوضح الرسم البياني التَالي أَنَ قيمة هذا المتوسط في سورية بلغت 2239 دولار لعام 2009/2010، بينما تصل إلى 3442 دولار في المغرب و 4421 دولار في الأردن و4500 دولار في لبنان و 4634 دولار في تونس[16].



الشكل (3): متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في سورية مقارنة بعينة من الدول العربية:

المصدر:أشرف العربي، تقيم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية. 2010.13.

يتجلى هذا الانخفاض في الإنفاق على التعليم في سورية، من خلال عجز المدرجات عن استيعاب نصف الأعداد الموجودة من الطلبة للكليات النظرية، بالإضافة إلى أنَ عدد الأساتذة الموجودون ضمن المكتب الواحد قد

تجاوز الأربعة أشخاص في كثير من الأحيان في بعض الكليات. أيضا المكتبات الجامعية دون المستوى المطلوب والمخابر أصبحت قديمة والقاعات تكدست.

2-**نسبة الطلاب لكل مدرس:** تظهر بيانات الجدول (4) ارتفاع عدد الطلاب بالنسبة لعضو الهيئة التعليمية خلال الفترة (2000-2010)، حيث بلغ متوسط نصيب عضو الهيئة التعليمية من الطلاب (22)طالب عام 2000، ثم ارتفع ليصل إلى (33) طالب في عام 2010.

الجدول(4): عدد الطلاب لكل مدرس في الجامعات السورية (2000-2010)

العام	أعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلاب	عدد الطلاب لكل مدرس
2000	6910	155137	22
2001	6780	172853	25
2002	6466	191590	30
2003	8702	201689	23
2004	8835	218070	25
2005	8747	233753	27
2006	8495	255634	30
2007	7251	279614	39
2008	8340	305419	37
2009	9363	318581	34
2010	10202	338667	33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة (2000-2010).

تختلف هذه النسبة بين الكليات النظرية (كالحقوق والآداب) والكليات العملية (كالطب والهندسة)، فهي في الأولى في جامعة دمشق واحد لكل (90) طالب في عام 2005، وفي الكليات العملية كالطب مثلا واحد لكل 10 طلاب[17]، هذا الاختلاف في نسبة أعضاء الهيئة التعليمية إلى الطلاب بين الكليات النظرية والعملية سينعكس على المردود التعليمي، فالمردود التعليمي في الكليات العملية أكبر من الكليات النظرية، لأنَ عدد الطلاب في الكليات العملية متناسب مع عدد أعضاء الهيئة التدريسية، وهذا يدَل على تحسين جودة التعليم، لأنَه كلما قلَ نصيب المعلم من الطلَاب زادت قدرته على إعطاء المقرر بالجودة المطلوبة، أي أنَ هناك علاقة عكسية بين نصيب المعلَم من الطلَاب وجودة التعليم.

3-نسبة التكافؤ بين الجنسين في التعليم الجامعي: تبين من بيانات أنَ نسبة الإناث من مجمل الطلاب في الجامعات الحكومية في سورية أخذت بالارتفاع حيث بلغت (43.5%) عام (2000) وتطورت إلى أن بلغت 48.2% في عام (2010)، كما تقلصت الفجوة بين الجنسين من(13-) إلى (3.6) للفترة (2000-2010)، وهذا وإن دلَ على شئ يدل على ازدياد الوعي لدى تلك الفئة لأهمية دخول الجامعة، بالإضافة إلى ذلك يعود السبب

لانتقال الذكور أكثر من الإناث مباشرة من التعليم الثانوي إلى قوة العمل أو إلى التعليم غير الرسمي أو السفر إلى الخارج لإتمام دراستهم.تم الاعتماد على تحليل معهد اليونسكو لعام 2010. [18]

الجدول(5):يوضح تطور عدد الطلاب وتركيبهم حسب النوع الاجتماعي في الجامعات السورية(2000-2010):

العام	الذكور %	الإناث %	المجموع عدد الطلاب	الفجوة بين الجنسين	نسبة التكافؤ
2000	56.5	43.5	155137	-13	0.77
2001	55	45	172853	-10	0.81
2002	53.6	46.1	191590	-7.5	0.86
2003	53	47	201689	-6	0.89
2004	52.7	47.3	218070	-5.4	0.90
2005	51.3	48.7	233753	-2.6	0.95
2006	50.2	49.8	255634	-0.4	0.99
2007	50.5	49.5	279614	-1	0.98
2008	49.4	50.6	305419	1.2	1.02
2009	48.7	51.3	318581	2.6	1.05
2010	48.2	51.8	338667	3.6	1.07

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية(2000-2011)

ولإيضاح العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي، إضافة إلى ذلك إيضاح العلاقة بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي، تم الاعتماد على برنامج

E-Views8 وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول (6) أدناه، حيث تم التعبير عن جودة المخرج التعليمي بمعدل عمالة الجامعين من مجمل العمالة.

متغيرات النموذج

المتغير التابع: جودة المخرج التعليمي (معدل العمالة الجامعية من مجمل العمالة، يرمز له ER).

المتغيرات المستقلة:

1. الإنفاق العام على التعليم العالي: المتمثل بنسبة موازنة التعليم العالي من مجمل الموازنة العامة يرمز له(PE).
2. عدد الطلاب لكل مدرس: يرمز له (SFT).

الجدول(6): متغيرات النموذج:

العام	معدل العمالة الجامعية من مجمل العمالة	نسبة موازنة التعليم العالي من مجمل الموازنة العامة	عدد الطلاب لكل مدرس
2000	6.200000	2.7	22
2001	6.300000	2.7	25
2002	6.280000	3.2	30
2003	6.600000	3.7	23
2004	6.340000	3.8	25
2005	6.380000	3.5	27
2006	7.300000	3.7	30
2007	7.700000	3.6	39
2008	8.300000	4.8	37
2009	8.500000	4.6	34

المصدر: من إعداد الباحث.

طريقة المربعات الصغرى:

نتائج الانحدار:

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares
Date: 11/18/14 Time: 14:31
Sample: 2000 2009
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0275	2.774914	0.241424	0.669932	PE
0.0306	2.700471	0.028298	0.076418	SFT
0.0169	3.119719	0.745820	2.326750	C

Mean dependent var	6.990000	R-squared	0.852030
S.D. dependent var	0.891154	Adjusted R-squared	0.809753
Akaike info criterion	1.191293	S.E. of regression	0.388697
Schwarz criterion	1.282069	Sum squared resid	1.057599
Hannan-Quinn criter.	1.091713	Log likelihood	-2.956466
Durbin-Watson stat	1.651747	F-statistic	20.15348
		Prob(F-statistic)	0.001246

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين من نتائج الانحدار أنَ هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي عند مستوى دلالة 5%. بالتَالي يمكن القول أنَ زيادة نسبة موازنة التعليم العالي من مجمل الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العمالة الجامعية من مجمل العمالة بمقدار(0.669).

يتضح أيضا من نتائج الانحدار أنَ هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي عند مستوى دلالة 5%. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.85 وهذا يعني أنَ 85% من التغيرات في المتغير التابع(العمالة الجامعية من مجمل العمالة) تفسر بالمتغيرات الداخلة في النموذج والباقي (15%) يعزى إلى عوامل أخرى.

كما أنَ F Statistics معنوية ممَا يدل على أنَ المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع (jointly influence). وللتأكيد على صحة النموذج إحصائيا تم إجراء بض الاختبارات المتعلقة بتحليل البواقي واستقرارية النموذج.

- تحليل البواقي:

1. الارتباط الذاتي (serial correlation) :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Prob. F(2,5)	0.9800	F-statistic	0.020255
Prob. Chi-Square(2)	0.9606	Obs*R-squared	0.080369

يشير اختبار (Breusch–Godfrey) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

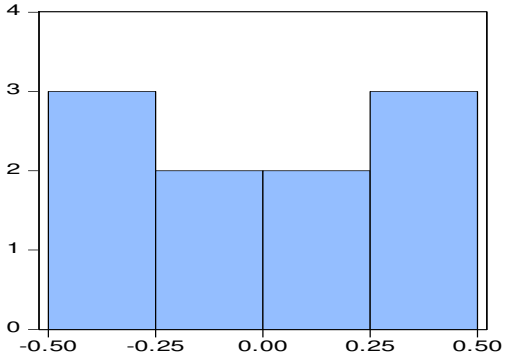
2. عدم التجانس(Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Prob. F(2,7)	0.8478	F-statistic	0.169116
Prob. Chi-Square(2)	0.7942	Obs*R-squared	0.460918
Prob. Chi-Square(2)	0.9587	Scaled explained SS	0.084409

يشير اختبار (Breusch–Pagan–Godfrey) إلى عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين البواقي لأنَ قيمة p أكبر من 5%.

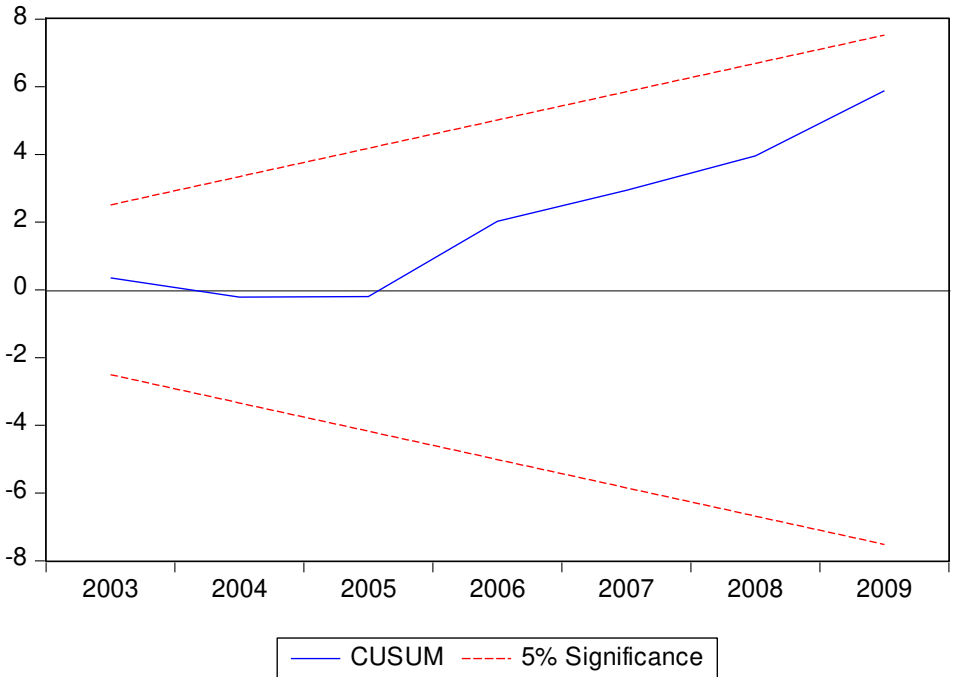
3. التوزيع الطبيعي (Histogram–Normality test):



Series: Residuals	
Sample 2000 2009	
Observations 10	
Mean	-4.00e-16
Median	0.009049
Maximum	0.493361
Minimum	-0.483064
Std. Dev.	0.342799
Skewness	-0.126707
Kurtosis	1.747477
Jarque-Bera	0.680430
Probability	0.711617

يشير اختبار Jarque–Bera إلى أنَ بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي لأنَ قيمة P أكبر من 5%.

- اختبار أستقرارية نموذج الانحدار (CUSUM Test)(stability of regression model):



يشير اختبار الاستقرار CUSUM test أنَ النموذج مستقر.

- **العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية.**

مخرجات التعليم: لقد حدثت مجموعة من التحولات الايجابية على التركيب التعليمي للسكان، وكانت نتيجة لمجموعة من الإجراءات والتدابير والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع. حيث قامت الحكومة بتنفيذ العديد من المشاريع التعليمية في مختلف مناطق القطر والتوسع في نشر شبكات الخدمات التعليمية وتطبيق إلزامية التعليم الأساسي وتنفيذ إستراتيجية الدولة في سورية.

الجدول (7): مخرجات التعليم الجامعي من الفترة من الفترة(2000-2010).

العام	عدد المتخرجين	عدد الطلاب المسجلين	النسبة المئوية للخريجين من عدد الطلاب %
2000	16635	155137	10.7
2001	16755	172853	9.6
2002	17462	191590	9.1
2003	19617	201689	9.7
2004	19290	218070	8.8
2005	22796	233753	9.8
2006	27534	255634	10.8
2007	24329	279614	8.7
2008	30770	305419	10.1
2009	34978	318581	10.9
2010	38599	338667	11.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية.

تشير بيانات الجدول(7) إلى تذبذب واضح في نسبة عدد الخريجين بالنسبة للطلاب مابين انخفاض وارتفاع، حيث يلاحظ انخفاض عدد الخريجين من عدد الطلاب من (10.7%) عام 2000 لتبلغ (8.8%) في عام 2004، ويعزى ضعف التخرج من التعليم العالي إلى نظامه الذي يتيح للطالب فرصة أكثر من 15 سنة للتخرج حتى عام 2004، وهو ما يؤثر في بطء التخرج ويمثل حالة من حالات الهدر وهذه إحدى المشكلات التي واجهها التعليم في تلك الفترة، إضافة إلى عدم وجود تناسب بين الفترة المخصصة للطالب لكي يمتحن مقارنة مع ضخامة المقرر. بينما تبين من الجدول أعلاه أن النسبة عادت لترتفع من(8.8%) عام 2004 لتبلغ(11.4%) عام 2010، ويعزى ذلك إلى تقليص الفترة التي يتيحها نظام التعليم للطالب من 15 سنة للتخرج لتبلغ أقصى حد 7 سنوات وذلك بناء على المرسوم الذي تم إصداره في 2004، أيضا زيادة الوعي لدى الطلاب الجامعين.

وبعد إلقاء الضوء على مخرجات التعليم لابد من التساؤل هل هذه المخرجات تتناسب مع متطلبات سوق العمل في سورية ؟

لمعرفة مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سورية لا بد من تحليل بيانات قوة العمل حسب الحالة التعليمية.

الجدول(8) يوضح عدد العاملين الجامعين ومعدل نمو هذه العمالة من الفترة: (2010-2006)

العام	عدد العاملين الكلي	عدد العاملين الجامعين فأكثر	نسبة العمالة الجامعية من مجمل العمالة %
2006	4860000	352498	7.3
2007	4946000	381271	7.7

2008	4848000	400010	8.3
2009	4999000	423913	8.5
2010	5054000	425076	8.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2011-2005.

الجدول(9): عدد العاطلين الجامعين ومعدل نمو البطالة لتلك الفئة من الفترة:(2006-2010)

العام	عدد العاطلين الكلي	عدد العاطلين الجامعين	نسبة البطالة الجامعية من مجمل البطالة %
2006	433000	25974	6
2007	454000	27943	6.1
2008	595000	29029	4.9
2009	443000	34241	7.7
2010	476000	46542	9.8

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية، 2006-2011.

تبين من بيانات الجدول (8) أنَ نسبة العمالة الجامعية من مجمل العمالة تتزايد من (7.3%) في عام 2006 لتصل إلى(8.4%) عام 2010، إلا أنَ هذه النسب ضئيلة جدا بالنسبة لتوزيع العمالة حسب الحالة التعليمية، حيث أكد الاقتصادي Schultz أنَه كلما زاد المستوى التعليمي للشخص زادت فرصته في الحصول على فرصة عمل، لكن هذا الأمر ليس دقيقا بالنسبة لسورية، فوفقا لبيانات الجدولين أدناه (8,1) (9,1) تبين أنَ الأفراد الذين يحملون الشهادة الابتدائية وما دون يشكلون نسبة 59.1% من مجمل القوى العاملة(2006-2010)، في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة حوالي 47.8%، وتبين أنَ الذين يحملون الشهادة الثانوية يشكلون نسبة 9.8% من مجمل القوة العاملة، في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة حوالي 18.8%، أما بالنسبة لحملة شهادة المعاهد المتوسطة فهم يشكلون نسبة 9.1% من مجمل القوى العاملة، في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة حوالي 11.9%، وكذلك الأمر بالنسبة للجامعين فهم يشكلون 8% من مجمل القوى العاملة، في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة حوالي 6.9% (2006-2010).

الجدول(8,1)التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي%.

المستوى التعليمي	ابتدائية وما دون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعة فأكثر
2006	59.7	14.6	9.7	8.7	7.3
2007	58.9	14.7	9.9	8.9	7.7
2008	59.8	13.2	9.7	10	8.3
2009	57.7	14.7	10	9.1	8.5
2010	59.5	13.8	9.6	8.7	8.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية، (2006-2011)

جدول رقم(9,1): نسب البطالة حسب المستوى التعليمي لمجمل البطالة%

المستوى التعليمي	ابتدائية وما دون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعة فأكثر
2006	48.8	15.8	18.7	10.6	6
2007	47.3	16.1	18.6	11.9	6.1
2008	54.8	12.6	18.2	9.7	4.9
2009	46.4	14.7	18.3	13	7.7
2010	41.5	14	20.4	14.3	9.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية.

تبين ممَا سبق: أنَ البطالة في ازدياد وبشكل واضح عند فئة المتعلمين وخاصة الجامعين مما يدل على عدم وجود علاقة بين معدل نمو العمالة ومستوى الحالة التعليمية للطالب في سورية، وبالتَالي فإنَ مؤشر البطالة يؤكد على عدم الاستفادة من الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في سورية، هذا بدوره يوضح اختلال التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية خلال الفترة المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج:

- تطور المؤشرات الكمية المعبرة عن الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في سورية (توسع أفقي في قطاع التعليم العالي في سورية).
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي في سورية.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي.
- عدم وجود علاقة بين معدل نمو العمالة ومستوى الحالة التعليمية للطالب في سورية، يعزى ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية المتبعة لاحتياجات سوق العمل بالشكل الذي يسهم في سد الفجوة بينهما، وهو ما يفسر ارتفاع مؤشر البطالة لدى المتعلمين وخاصة الجامعيين.

التوصيات:

❖ تعديل تركيبة طلاب الجامعات حسب الاختصاصات، باتجاه خفض التضخم المفرط للطلاب في العلوم الإنسانية لصالح العلوم الأساسية والهندسية والطبية، من خلال مراعاة توزيع المقبولين في الجامعات بشكل متوازن نسبياً بين مختلف الاختصاصات.

❖ الاستمرار في تنامي حجم موازنة التعليم العالي، وزيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية، بالشكل الذي يساهم في ازدياد عدد طلاب الجامعات السورية، هذا بدوره يؤدي إلى التوسع في نشر التعليم العالي والارتقاء بمستوى جودته، وبالتَالي تطوير جودة المخرج التعليمي.

❖ تعزيز ربط القبول في التعليم العالي وتوزيع الطلاب المقبولين حسب الاختصاصات، بحاجات التنمية وسوق العمل.

المراجع:

1- Teixeira .A."*on The Link Between Human Capital and Firm Performance:A Theoretical and Empirical Survey"*. FEP Working Papers. Universidade Do Porto. Portugal .(2002), 5.

2-European Commission." The *Returns to Various Types of Investment in Education and Training"* .Final Report to Directorate General Education and Culture. London Economics. (2005), 22.

3- Schultz. T. W. *Investment in Human Capital.* Published by American Economic Association. Vol (51), (1961), 4-17.

4- الشيبي ، باسمة دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع الإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.دائرة التنمية البشرية.6,2007 .

5- المصبح، عماد الدين أحمد،. قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. دمشق.(2007).

6- Jajri .I; Ismail.R. *Impact of labour quality on labour productivity and economic growth* .Malaysia, University of Malaya ,Kuala Lumpur. African journal of business management .2010,486-495.

7- عرابة، رابح و بن عوالي، حنان. ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري. الملتقى الدولي الخامس:حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر .9,2007.

8- إليفي، محمد وامحمد ،فرعون. الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة. ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. جامعة المسيلة. الجزائر. 15,2009.

9- فليح،حسن خلف. *اقتصاديات التعليم وتخطيطه*.المكتبة المركزية. جامعة تشرين.2007.

10- Little. A.W.(2002)."*Motivating Learning and Development Human Capital"*. Journal Compare.Vol33. pp2-3.

11- Bong. K. D.(2009)." *Human Capital and its Measurement*". The 3rd OECD World Forum on "Statistics, Knowledge and Policy". Busan. Korea.p-3.

12- Noordeh. A. (2007)."*Human Capital Theory: Applications to Education and Training"* .Mc Graw-Hill Ryerson. Ltd. York University. P-4.

13- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2011-2000.

14- كدوك،عبد الرحمن ، ديناميكية القبول والتدفق والكفاية الداخلية في المرحلة الابتدائية، مركز البحوث والتطوير التربوي ،الجمهورية اليمنية . (1985),6.

15- Human Development Report, 2003.

16- أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية.(2010)-13.

17- زينة محمد، دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية.(2006)-23.

18- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي لعام 2010، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، ص12-31.